من نحو قولك زيد قايم على المفعولية فما كان سببا
يصير مفعولا الا وما كان خبرا مفعولا ثانيا نحو حسبت
زيدا قايما قال الرضي والمفعول بالحقيقة انما هو
ما يحصل من الثاني من المصدر مضافا الى
الاول اد معنى علمت زيدا قايما علمت قيام زيد
وكذا علمت اخاك زيدا اي زيديته لكن اعرب
الجزان اعراب الاسم الواحد وذلك المفعول المحقق
ولذلك تدخل على هذين لفظة ان الجاعلة الخبر
رين في تقدير جزء واحد والمفعولية الاخيرة وهي
ظننت وعلمت ورايت ووجدت بمعنى اخرى نصب به
مفعولا واحدا فاما ظن فيكون كذلك اذا جاءت
بمعنى اتهمت تقول ظننت زيدا بالخيانة اي اتهمته
بها واما علم فاذا كانت بمعنى عرف تقول
علمت زيدا اي عرفته في نفسه لا باعتبار كونه
على صفة كما في علمت زيدا قايما هذا راى ابن
الحاجب وخالفه الرضي فقال لا يتوهم ان بين
علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فان
معنى علمت ان زيدا قايم وعرفت ان زيدا قايم
واحد الا ترى ان خبره لا ينصب حتى الاسمية كما
كما ينصبها علم لا لفرق معنوي بل هو موكول الى
اختيار العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين

في المعنى بحكم لفظي دون الاخر واما راي فقد
يكون بمعنى ابصر وبمعنى ضرب الرية فتنصب اذ دال
واحدا تقول رايت الهلال اي ابصرته ورايت
الصيد اي ضربته في رية ومثل هذا يدخل في
المعاريض كان تستفهم عن رؤية زيد انه الذي
ابصرته بان يقال لك هل رايت زيدا فتقول ما رايته
مريدا انك لم تضربه واما وجد فقد يكون بمعنى
اصاب نحو وجدت الضالة ومنه الحديث فمن وجد
خيرا فليحمد الله ومن وجد غير ذلك فلا يلومن
الا نفسه ومن خواصها اي خواص افعال القلوب
انها لا تقتصر في مفعوليها على ذكر احدهما
الاخر مع جواز حذفهما معا واعلم انهم يسمون الحذف
لدليل اختصارا وغيره اقتصارا فان حملنا كلام
المولف على هذا المصطلح كان المعنى انه اذا لم
يقم دليل على الحذف امتنع بالنسبة الى حذف
احدهما وجاز بالنسبة الى حذفهما معا فاما
الشق الاول فلا خلاف ان الحكم فيه كذلك واما
الشق الثاني ففيه خلاف والاكثرون على الجواز
وصححه ابن عصفور وجعلوا منه كقوله تعالى اعطى
حيث جاز حذف مفعوليه اقتصارا تقول اعطيت
بلا تقدير شيء اخر وغاير الفهم ان مالكا مدعيا ان

المطلب
مطلب حذف احد مفعول افعال